

حتى لا نضيع السمك فى الماء!



التصوير

حسن سليمان

تصوير: صبرى صلاح

ولكن ماهى الحقيقة ؟ وما نصيب هذه الإشعاعات وغيرها من الصحة ؟ وما موقف البحيرة وسمك البحيرة هذه الأيام ؟ وما هى قصة السمك وموته دون الاستفادة به ؟ وهل من الممكن أن تصبح البحيرة أكثر إنتاجا وبالتالي أكثر مساهمة فى حل مشكلة الأمن الغذائى فى مصر ؟

كل هذه التساؤلات وغيرها راودتني وأنا أنجه فى زيارة سريعة إلى منطقة البحيرة . وهناك كان على أن أنسى ولومؤقتا هذه الإشعاعات حتى تعرف الحقائق من مصدرها الرئيس . نعرفها بالتواريخ والأرقام والحقائق العلمية بدقة متناهية .

فى سنة ١٩٧٨ صدر القرار الجمهورى رقم ٤٣٠ بإنشاء هيئة عامة لتنمية البحيرة . وكان من أهم اختصاصات هذه الهيئة تنمية موارد الثروة البرية والطبيعية بالبحيرة وشواطئها من الأراضي المحيطة بها .

ولما كانت تنمية الثروة السمكية لبحيرة السد العالى من أهم اختصاصات الهيئة كان لطفى الأول مع أحمد طه رئيس الهيئة حاليا ومحافظ أسوان سابقا

للأسف ! !

إنتاج البحيرة من السمك فى زيادة مستمرة للأسف . أدعيتي الجملة التى استل بها رئيس الهيئة كلامه . كيف يعتبر عن زيادة الإنتاج فى

لأشك أن كل إشاعة تحمل فى طياتها ظلا من الحقيقة أو على الأقل نسبة ضئيلة منها . وكما يقول مثلنا الشعبى « ليس هناك دخان بدون نار » وفى السنوات الأخيرة راجت الإشاعات وانتشرت حول سمك بحيرة السد . وسمعا أن السمك هناك يستفحل ويتضخم ولا يجد من يصيده . وإذا كانت مثل هذه الإشاعات مجرد رواجا فى الأوقات العادية . فمن الطبيعى أن تزداد رواجا وانتشارا فى أوقات الأزمات الاقتصادية واهتزاز قاعدة الأمن الغذائى وخاصة المواد البروتينية التى تعد العنصر الأول من عناصر غذاء الإنسان .

تجده للصيد فى الأعالي . وحتى بعد أن تم تركيب الموترات للشبكات الصيد فهم لا يستطيعون الصيد إلا على أعواد معدودة من الشاطئ .

وهذا فى حد ذاته يشكل خطورة كبيرة لأن السمك البلطي النيل الذى يمثل ٩٥ ٪ أو أكثر من أسمك البحيرة . يجر الأعالي وينتجه ناحية الشواطئ . لوضع البيض فيقع فى شباك الصياد دائما . بل إن صيده وهو فى هذه الحالة من الأرقاق والضعف يمكن أن يتم باليد نتيجة لعدم المقاومة التى تصاحب السمكة أثناء فترة وضع البيض .

كذلك صادفتنا مشكلة الصيد فى الأشهر المخصصة لوضع البيض بالنسبة للسمك كله بصفة عامة وهى أشهر فبراير ومارس وأبريل وجزء من مايو . هذه الأشهر الحرم كما يسميها الباحثون والدارسون لمشاكل السمك . فى هذه الأشهر يجب التقليل بقدر الإمكان من عمليات الصيد حتى لا نعصف الأمهات اليافعة وبذلك نقضى على الخزون السمكى للبحيرة .

هذه أيضا مشكلة . ومشكلة ثالثة هى نقص المساحة فى الثروة الحيوانية واعتقاد مصر اعتقادا كبيرا على إنتاج البحيرة الذى يشكل حوائى ربع إنتاج مصر كلها من السمك . فكان علينا أن نوائم بين الحاجة إلى الإنتاج بغرض الاستهلاك المستمر وبين الحفاظ على الثروة السمكية وتنميتها حتى لا تنضب فى عدة سنوات وتصبح البحيرة بلا إنتاج .

بالخصار كانت عمليات الصيد تتم جزافا وبلا تحفظ أو دراسة . وكان الصيادون يصيدون الأمهات اليافعة وهى بطبيعة الحال كبيرة الحجم . ويدون هذه الظاهرة هى التى انتشرت بسببها كثيرة اشاعات بأن السمك

هذا الوقت بالذات الذى تعالى فيه مصر من نفس الغذاء . ولكن دهشتي لم تستمر طويلا . فلقد بدأ يشرح لماذا الأسف . يقول : لقد تطور إنتاج البحيرة سنويا فى عام ١٩٧٦ كان الإنتاج ١٦ ألف طن وفى ٧٧ وصل الإنتاج إلى ١٨٥ ألف طن وفى ٧٨ طفر إلى ٢٢ ألف طن وقرر هذا الرقم فى العام الذى يليه وهو ٧٩ إلى ٢٧ ألف طن ويستمر أن يصل فى العام الحالى إلى ٣٠ ألف طن سنويا من السمك . إذن فالإنتاج فى تطور وزيادة مستمرة .

وأجد نفسى أعود إلى السؤال عما آثار دهشتي لماذا الأسف أو الاعتراض عن هذه النتائج ؟

يجب أحمد طه قائلا : ليست أرقام الزيادة فقط هى ما يجب أن نطمئنا بل هناك أرقام أخرى واعتبارات أهم يجب أن ننسب إليها ونضعها فى الحسبان . مثلا قيمة الخزون السمكى للبحيرة . نوعية السمك المستخرج . حجم وعمر السمك المستخرج . أوقات الصيد . المناطق التى يتم الصيد فيها وهل هى أنسب المناطق . أساليب الصيد . إن الدراسات والأبحاث التى أجريت على سمك البحيرة تدل ناقوس الخطر . تقول لنا أحدى الخزونات السمكى فى عطر لوستمرت عملية الصيد بهذه الأساليب ولو استمر نظرا لنا على المؤشر الذى يدل على ارتفاع أرقام الإنتاج دون النظر إلى أى اعتبارات أخرى .

ولكن ماهو نوع الخطر الذى يشير إليه أحمد طه رئيس الهيئة ؟ وما هو السيل إلى تفاقمه ؟ يقول أحمد طه : كانت أساليب الصيد ومواعيده وكميات السمك المستخرج كلها تهدد الخزون السمكى للبحيرة بالانقراض أو النقص المستمر . فلما كان الصيادون نتيجة لإمكاناتهم الضئيلة يصيدون فى المناطق المرازية للشواطئ . فهم لا يملكون المراكب المصممة التى

أحمد طه : رئيس الهيئة العامة لتنمية بحيرة السد العالى .

يتضخم فى البحيرة ولا يجد من يصيده . ويتألف أحمد طه حديثه قائلا : على كل حال كان على هيئة تنمية بحيرة السد العالى أن تتدارك الموقف . وقد تمت بالفعل الاستعانة بمجته استشارية أجنبية ذات خبرة للمساهمة فى تطوير الصيد فى البحيرة وتنمية الثروة السمكية فيها . وفى هذا المجال تم عقد عدة اتفاقيات بين مصر وكل من أمريكا واليابان والترويج . وعلى أساسها يتم التطوير فى المجاهدين : تنمية الثروة الطبيعية الموجودة فى البحيرة والاتجاه الثانى إدخال مصادر لثروة صناعية إلى جانب المصادر الطبيعية .

ومعجب هذه الاتفاقيات يتم تطوير وسائل الصيد وتزويج الصيادين واستيراد معدات متطورة . وقد اعتمدت الولايات المتحدة مليون دولار مبدئيا لهذا الغرض . كما ساهمت اليابان بحوالى ٥ ملايين دولار لإنشاء معهد للبحوث السمكية ومراكب أبحاث ومراكب صيد فى الأعالي . كما تم توقيع عقد مع هيئة كبر الدولية مقداره ربع مليون جنيه لإنشاء مجمعات سكنية لآلوية الصيادين وتوطينهم على شواطئ البحيرة كما تم إنشاء الترويج بمراكب مزودة بشاشات وإدارة

الثروة السمكية فى البحيرة .





ولاسرهم التي يتكونها ستوات وستوات عزيزي القارئ: الحلول العلمية لكل مشاكلنا قد تستغرق بعض الوقت أو كثيرا من الوقت ولكنها دائما ذات نتائج مؤكدة. والذي عايناه ومازلنا نعالجه حتى الآن من نقص في المواد الغذائية والمواد البروتينية كان نتيجة حتمية ومؤكدة لأننا أهملنا الجانب العلمي والتخطيطي في حياتنا. ولم ننظر إلى أبعد من تحت أقدامنا والحلول العلمية قد تتطلب أيضا كثيرا من التكاليف والتكاليف ولكنها في النهاية ذات عائد مضمون وريع وفير.

ول سبل دعم الأسلوب العلمي ونجاح التجربة العلمية. فليس هناك مانع من أن يتقرر مع صيد السمك ثلاثة أشهر في العام لمدة خمسة أعوام مثلا من بحيرة السد العالي لنجاح التجربة ونفعها وكما. وأخيرا نعيمها على سائر مساحات البحيرة. ومادامت نتيجة التجارب والدراسات العلمية تستلزم بنا إلى غزارة الإنتاج السمكي وخصص مساحه. فعليا أن ننظر ونفهم ونناج النتائج دون كلل أو ملل. ولكن عدا على هذه التجربة

المرجوة في مياه البحيرة. ويقول المهندس صفوت إنه لزمنا سنة على الأقل حتى نكون النتائج مؤكدة. وفي حالة نجاح هذه التجارب التي تجربها على مساحة ١٥ فقط من حجم المسطح المائي للبحيرة. في حالة النجاح ستعمم تلك التجارب على باقي أجزاء البحيرة.

وأضاف صفوت المصطفى أن يصل الإنتاج السنوي للبحيرة إلى ٨٠ ألف طن سنويا بدلا من ٣٠ ألفا في الوقت الحالي مع المحافظة على المخزون السمكي دون اهتزاز أو نقصان.

ويتحدث محمد مصطفى مهندس زراعي عن نقطة هامة وحظيرة يقول: إن الاتفاق الذي عقد مع هيئة كبار العلماء بتوطين الصيادين حول شواطئ البحيرة وبناء ما يقرب من عشر قرى لهم. من أهم العوامل التي ستساعد على حل مشاكل الصيد في البحيرة. فمن المعروف أن الصيادين يمثلون ثلاث مجموعات رئيسية هم: قبائل الخيالة والبلاية والمطازرة وهم من بدو وقبائل واسوان.

ولذلك أن بناء قرى ومأوى سكنية لهم، لتسيدين سيعمل على مزيد من الاستقرار لهم

أحيده التي تحمل الصفات الممتازة من هذا النوع ونضعها في حشائش خاصة بها في هذه الأحواض معرض ثقيل نسبة الفاقدة من الزراعة (السمك حديث الولادة).

ويتنقل الحديث إلى صلاح أحمد إبراهيم يقول: كان علينا أن نترك الموسم. لذلك كنا كل الجهد لصيد الأمهات الممتازة ووضعها في الأحواض وبناء المحطات وإحاطتها بالشباك من مختلف لواحها حتى لا تكون عرضة لهجوم الأسماك المتوحشة. كان الصيد يتم ليلا وتعد العدة والمجهز الشباك نهرا. وكان علينا بعد نجاح تلك التجارب أن نحدد موسما جديدا للصيادين عكس الموسم الذي كان في إدهامهم. فلهذا ارتبط لديهم موسم الصيد بأشهر فبراير ومارس وأبريل لسهولة اصطياد الأمهات. وكانوا يطلقون على هذه الأشهر الموسم وهو موسم خاطيء بلا شك من شأنه أن يقضي على الثروة السمكية للبحيرة. ويضيف المهندس صلاح إلى حديثه رابا ينادي به وهو تحريم الصيد نهائيا في البحيرة لمدة ثلاثة أشهر كل عام أسوة بقرار عدم ذبح الماشية لمدة شهر وذلك للحفاظ على الثروة السمكية.

ويعطى مثلا على ذلك بقوله إن هناك بعض أنواع من السمك في البحيرة انقرض بالفعل ويتناول الحديث المهندس صفوت غطاس يقول: إن معظم بحيرات الجمهورية قد نقص إنتاجها من السمك نقصا شديدا مثل بحيرات المنزلة وإدكو والبرلس وقارون وغيرها وحتى لا تتعرض بحيرة السد العالي لنقص المصير يجب أن يسير الصيد والإنتاج فيها على مناهج علمية. وإذا كانت المحيطات تغذي البحار والبحيرات الطبيعية بالسمك فإن بحيرة السد العالي بحيرة صناعية مغلقة تعتمد في تطورها وبقائها على التنمية المائية لترونها السمكية.

أي أن تنمية وزيادة إنتاجها يجب أن تتم من داخلها. لذلك كان المحاجا هو تنمية الأنواع الموجودة بهدف جعلها أنواعا اقتصادية مثل البلطي وقشر الياض الذي يسمن في القفاص عاتمة لتكثيف الإنتاج من هذا النوع وإدخال أنواع جديدة لأول مرة في البحيرة وكان هذه الأنواع تتغذى على الشباا العسوية

لتحديده ومتابعة كميات السمك في البحيرة وبدأت هذه الجهات بالتعاون مع أكاديمية البحث العلمي في مصر وشركة مصر أسوان لتصنيع الأسماك أنجبتها وفراصاتها. وبدأت أولى مراحل التطبيق على أجزاء كبيرة منها على سبل التجربة عميدا لتطبيق تلك الدراسات على البحيرة كلها. وسارت الدراسات في اتجاهات ثلاثة.

أولا. منع الصيد في فترات التوالد. وهي الأشهر الحرم كما قلنا سابقا.

ثانيا. عمل أحواض (جمع حوز) وهي منحنيات معينة على شاطئ البحيرة تخصص للتوالد تحرم فيها الصيد في فترات وضع البيض ويسمح بالصيد في باقي أجزائها.

ثالثا. عمل مزارع سمكية وزراعة أنواع جديدة من السمك بعد أن تم القلمها على مياه البحيرة عن طريق عمل حشائش في هذه الأحواض لتشتد هذه الأنواع الجديدة

في مواقع العمل

وفي زيارة لأحد مواقع العمل كان لنا لقاء مع المجموعة العاملة هناك. يقول المهندس محي الدين حبيب أخصائي المزارع السمكية: لأول مرة تجرى عمليات الصيد في البحيرة على أساس علمي. فليس المهم الصيد وإنتاج السمك بل المهم استمرار هذا الإنتاج بمعدل متزايد سنويا مع الاحتفاظ بمخزون سمكي مناسب للسنوات المقبلة لذلك بدأنا بحيرة الأحواض. وأخيرا عابرة عن متحن مائي ضخم على ساحل البحيرة. يكون بذاته جزءا صغيرا شبه منعزل عنها. لذلك تم تقسيم البحيرة إلى ٨٠ حوزا على كل شاطئ ٤٠ حوزا لعمل مزارع سمكية وحفظ السمك البطي النيلي الذي ينتجه لوضع البيض في هذه الأحواض.

فانطلق البيل سريع الخرو بعض إنتاجا وفيرا من اللحم علاوة على قطع الخيد الذي يمزج عن باقي أسماك البحيرة. وبدأنا بتخزين الأمهات

